السنة: السادسة المجلد: 06 العدد: 02 ص ص:979- 997
EISSN2676-1645 ISSN 2543-375X

# العامل الخارجي في أدبيات التحول الديمقراطي في العالم العربي: قراءة نقدية

# External Factor in the Literature of Democratic Transition in the Arab World: A Critical Reading

**صبرينة حملة*، جامعة قسنطينة3**
**مخبر الأمن الإنساني، جامعة باتنة1**
sabrina.hamla@univ-batna.dz
**عبد الناصر نونة، جامعة باتنة1**
nounaamouni01@gmail.com

تاريخ الاستلام:2021/02/27 تاريخ القبول: 25/04/ 2021

**ملخص:**
إن التحول الديمقراطي في العالم العربي أصبح مجرد غطاء له متطلبات أساسية تفرضها نزعة الهيمنة ليس فقط الدولية وإنما صناعة السيطرة على الأفكار، بمعنى أن هناك تأثير للعامل الخارجي ليس فقط على كيفية التحول وإنما على نوعية عملية التحول الديمقراطي. فبالرغم من تعدد الدراسات الأكاديمية وتنوعها من حيث البناء المنهجي والموضوعي المتعلقة بظاهرة التحول الديمقراطي على المستوى العالمي، ووجود العديد من مراكز الرصد والتحليل البحثية المتخصصة والمجلات العلمية المهتمة بالظاهرة من الناحية النظرية ودراسة حالات ودراسات مقارنة وذلك حتى على المستوى العربي. إلا إن الحلقة المفرغة لعملية التحول الديمقراطي في العالم العربي لا تفرض التساؤل عن مدى تأثير العامل الخارجي فقط، وإنما تستدعي قراءة نقدية للكتابات المتعلقة بدور العامل الخارجي في عملية التحول الديمقراطي والبحث في مدى إمكانية توفيرها لقاعدة بيانات صحيحة خاصة في ظل غياب تطبيقات منهج المنطق الضبابي في هذا المجال.

* المؤلف المراسل

**الكلمات المفتاحية**: الديمقراطية، التحول الديمقراطي، العامل الخارجي، العالم العربي.

**Abstract**:

The democratic transition in the Arab world has become just a cover with basic requirements imposed by hegemony not only international but also the industry of control of ideas, in the sense that there is an influence of the external factor not only on how to transform. But on the quality of the process of democratic transition, despite the academic accumulation in terms of systematic construction and thematic related to the phenomenon of democratic transition at the global level, and the presence of many specialized monitoring and analysis centres and scientific journals interested in the phenomenon theoretically and studying cases, and comparative studies even at the Arab level.

But the vicious circle of the process of democratic transition in the Arab world does not force the question of the extent of the impact of the external factor only. but calls for a critical reading of the writings concerning the role of the external factor in the process of democratic transition, and research into the possibility of providing it to a correct database, especially in the absence of applications of the fuzzy logic approach in this area.

**Keywords**: Democracy, Democratic Transition, External Factor, Arab World

**مقدمة:**

إن التحول الديمقراطي في العالم العربي أصبح مكونا رئيسيا من مكونات السياسة العالمية بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، والمتمثلة في العمليات الإرهابية التي ضربت برجي التجارة العالمية ومقر البنتاغون في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث شكلت هذه الأحداث سياقا جديدا للعلاقات الدولية ولمكانة الدولة العربية فيه سواء من ناحية التأثير أو التأثر، ليتم بذلك نفي فرضية هندسة الديمقراطية على نحو آلي داخلي خارج السياقات الدولية.

فإذا كانت الحرب الباردة قد قسمت العالم إلى قسمين فإنها قد وضعت أيضا قضية الديمقراطية جانبا كمعيار أخلاقي لسلوك الدولة الوطنية، واتخذت ذريعة لتعطيل مسار التحول الديمقراطي في العالم العربي، لكن حتى في حقبة ما بعد الحرب الباردة فإن الأثر الايجابي للسياق العالمي الجديد في قضية التحول الديمقراطي لم يكن ظاهرا في العالم العربي بالقدر الذي كان عليه في أوروبا الشرقية ،حيث شكلت الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي التي تلت سقوط الاتحاد السوفيتي موجة كاسحة للتحول الديمقراطي، لكن لم تبرز في هذه الموجة دولة عربية واحدة (واعتبرت الإصلاحات السياسية في كل من الجزائر وتونس في أواخر الثمانينات مجرد استثناءين).

أما ظاهرة الأنشطة الانتخابية فقد كانت ردة فعل وخيارا بأقل تكلفة للأنظمة العربية لمواجهة مشكلاتها الداخلية والتكيف مع شرطية اللحظة التي أملتها الوقائع الجديدة بحدث تاريخي أخرج العالم العربي من فخ الاستثناء الديمقراطي بفرضية تركز على دور الديناميات الخارجية في إطار مشروع يجعل من العالم العربي في قلب عملية التحول الديمقراطي من الخارج بقيادة أمريكية،انطلاقا من اعتبار البيئة العربية الإسلامية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية توفر الظروف الملائمة لانتشار الظاهرة الإرهابية.

إن سيطرة الأفكار الديمقراطية على الصعيد العالمي فرض إعادة صياغة التساؤلات المتعلقة بواقع التجربة الديمقراطية في العالم العربي، ليس من ناحية الدافع لدراسة الظاهرة كونها مطلبا شعبيا أو كونها ضرورة حيوية من

الوجهة المعيارية، بل لأنها باختصار تكريس لواقع عالمي، فاستمرار غياب الممارسة الديمقراطية في بلدان العالم العربي جعل من شرعية البحث في موضوع التحول الديمقراطي في العالم العربي موضوع غموض في ظل تجارب إصلاحية أفرزت مصطلحات الديمقراطية الناقصة، والديمقراطية الموجهة، ديمقراطية العزلة عن الجماهير، الديمقراطية المعلقة وغيرها.

والجدير بالذكر أن الأحزاب والجماعات المنتمية إلى الإسلام السياسي بدأت بتقديم مبررات ظهورها بوجه ديمقراطي هي الأخرى، الأمر الذي يعكس اتفاقا عالميا حول الخيار الديمقراطي، لكن إذا كانت الديمقراطية خيارا سياسيا يقوم على أسس أهمها إقرار تعددية سياسة فعلية وإقامة مؤسسات تمثيلية، وإقامة انتخابات نزيهة، وتداول سلمي على السلطة، فإنها إضافة إلى ذلك ترجمة لنسق فكري ومنظومة قيم تستوعب أخلاقيات المناقشة والمنافسة والتداول، فهي بذلك ليست بنموذج جاهز لبناء قواعد العقد الاجتماعي.

انطلاقا مما سبق تكونت مجموعة من المؤشرات تقدم الدليل على أن التحول الديمقراطي في العالم العربي أصبح يشير إلى مجموعة من العمليات النمطية المحكومة بضوابط وتأثيرات تفرضها نزعة الهيمنة ليس فقط الدولية، وإنما صناعة السيطرة على الأفكار، بمعنى أن هناك تأثير للعامل الخارجي ليس فقط على كيفية التحول والياته ،بل على نوعية عملية التحول الديمقراطي هذا الأخير يبقى بعيد التحقيق من منطلق متطلبات الضبط المنهجي الذي يفرضه المنطق الضبابي في التحليل ، فبالرغم من الرصيد المعرفي والتراكم الأكاديمي والنقلة النوعية في الأدبيات المتعلقة بدراسة وتحليل ظاهرة التحول الديمقراطي على المستوى العالمي، ووجود العديد من خزائن التفكير البحثية المتخصصة والمجلات العلمية المهتمة بتتبع وتحليل الظاهرة من الناحية النظرية ودراسة حالات ودراسات مقارنة وذلك حتى على المستوى العربي، إلا أن الحلقة المفرغة لعملية التحول الديمقراطي في العالم العربي لا تفرض التساؤل عن مدى تأثير العامل الخارجي فقط، و إنما تستدعي قراءة نقدية للكتابات المتعلقة بدور العامل الخارجي في عملية التحول الديمقراطي ولذلك تطرح الإشكالية التالية:

ما مدى إمكانية مساهمة الكتابات الموجودة حاليا في توفير قاعدة بيانات معرفية صحيحة توضح نتائج فعل العامل الخارجي على عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي؟

للإجابة على الإشكالية تم اختبار الفرضية التالية:

إن تأثير العامل الخارجي على عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي وفقا للقراءات التي تم الاطلاع عليها يثير إشكاليات عديدة على المستوى النظري والعملي يمكن الاستدلال عليها بطبيعة العامل الخارجي، وبكيفية تأثيره، وبنوعية التأثير.

**المقاربة المنهجية المستخدمة:**( عبد العظيم محمود الحنفي، 2012)

1. **المقاربة الواقعية: (الدور المباشر)**

يشكل البعد الخاص بالاستقلال الذاتي للدولة واحدا من النقاط التي طالما دار النقاش حولها نتيجة التغير في العمليات على المستوى الدولي،ما أفرز هذا الكم الهائل من قضايا وموضوعات مثيرة للجدل، ويشكل هذا البعد محورا لقضية العلاقة بين ما هو داخلي و ما هو خارجي. وتأتي المقاربة الواقعية لترصد فكرة الربط بين سياسات التحول الديمقراطي وسلوك وسياسات القوى في العلاقات الدولية خاصة في فترة ما بعد الحرب الباردة ،حيث ظهرت مفاهيم مستحدثة في إطار نموذج "الرأسمالية" و"الديمقراطية العالمية" مثل: التدخل باسم الديمقراطية والتدخل الإنساني، وقد استخدمت القوى الكبرى آليتين من آليات التدخل في شؤون الدول الأخرى هما التدخل الصلب (العسكري) والتدخل المرن (لاقتصادي والثقافي)، وذلك في إطار مسلمات الفكر الواقعي مما يعني أن توجهات القوى الغربية للتأثير في النظم السياسية العربية للاتجاه نحو التحول الديمقراطي يتم وفقا لمصالح تلك القوى، فالقيم والمبادئ تحترم فقط إذا كانت متوافقة مع المصلحة القومية.

2. **المقاربة الليبرالية:**

تتجاوز المقاربة الليبرالية فكرة الفصل الجامد بين المجالين الداخلي والخارجي، وتشير لأهمية الفواعل من غير الدول في التأثير في السياسات الدولية، يتم التركيز وفق هذه المقاربة على الضغوط النابعة من الفواعل غير الدولية كالمنظمات الدولية غير الحكومية أو منظمات المجتمع المدني العالمي

التي تلعب أدوارا في تقوية الحركات السياسية المدنية، مما يزيد من حدة الصراع بين الدولة والمجتمع ومن ثم التأثير على تماسك النظام السياسي وقدرته على مواجهة التحديات.

3. **المقاربة البنائية**

تسمح المقاربة البنائية بالتركيز على دراسة المعايير والمبادئ وكيفية انتشارها بين المجتمعات وقد مثلت "نظرية العدوى"محور هذه المقاربة، وهي تشير إلى الانتقال التلقائي غير المقصود للظواهر السياسية والاجتماعية عبر كل المجتمعات. ويمكن توظيف هذه المقاربة في محطتين زمنيتين حاسمتين هما انتهاء الحرب الباردة وثورات الربيع العربي.

4. **مقاربة التبعية**

يعطي اقتراب التبعية أهمية كبرى للعوامل الخارجية للدولة التابعة، وتأثيراتها المختلفة في المسارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية لهذه الدول، حيث أن سلوك الدول في العالم يأتي انعكاسا للعوامل الدولية وتجسيدا لأهداف الرأسمالية الغربية وما مفهوم الاستعمار الجديد الذي يعد مفهوم واسع الانتشار إلا تعبيرا عن ذلك.

**أولا: العامل الخارجي والتحول الديمقراطي: قراءة عامة في الكتابات العربية**

إن ما كتب عن الديمقراطية والتحول الديمقراطي في العالم العربي عرف تطورا متزايدا في العدد وفي متغيرات التحليل، وبالرغم من كثرة الدراسات الأكاديمية في قضية التحول الديمقراطي فإنه لا توجد نظرية عامة للتحول لديمقراطي، ومعظم الدراسات العربية في تحليلها لتأثير العامل الخارجي تنطلق من جدلية التفاعل بين البيئة الخارجية والبيئة الداخلية.

والعلامة المميزة لدراسات التحول الديمقراطي الموجودة في الخطاب العربي تقع في الجهة المعادية للاستعمار والإمبريالية الثقافية فهناك مستوى من التوتر الشديد مع "الآخر" أو "الخارج" أو "الغربي" واتضح هذا الأمر خاصة في الكتابات التحليلية المتعلقة بالعراق منذ احتلاله عام 2003، والتي توضح مخاطر تحول ديمقراطي تقوده قوة أجنبية، ومن الكتب المهمة المدعمة لهذا الطرح كتاب الباحث (عبد الوهاب حميد رشيد) المعنون (بالتحول الديمقراطي

في العراق: المواريث التاريخية والأسس الثقافية والمحددات الخارجية الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية سنة 2006).

ونفس التحليل نجده وبصورة أعم في مقال الكاتب (خير الدين حسيب) المعنون (بمستقبل الانتقال إلى الديمقراطية في البلاد العربية: مناقشة عامة ختامية) في كتاب من تحرير (علي خليفة الكواري) الصادر سنة 2003 عن مركز دراسات الوحدة العربية والمعنون (بمداخل الانتقال إلى الديمقراطية في البلدان العربية)، وحتى قبل غزو العراق نجد كتاب (مستقبل الديمقراطية في الجزائر) من تأليف (إسماعيل قيرة وعلي غربي، وفضيل دليو، وصالح فيلالي) يتعرض بالتحليل إلى مجالات وتأثيرات الانكشاف على الخارج (في الحالة الجزائرية) سنة 2002 والصادر أيضا عن مركز دراسات الوحدة العربية.

كما نجد في مجلة المستقبل العربي التي يصدرها المركز (مركز دراسات الوحدة العربية) مجموعة مهمة من المقالات التي اهتمت برصد آليات التحول الديمقراطي في العالم العربي ما بين العوامل الداخلية والخارجية وفي هذا السياق يمكن أن نذكر مقال الباحث (معتز بالله عبد الفتاح) المعنون (بالديمقراطية العربية بين محددات الداخل وضغوط الخارج) الصادر في مجلة المستقبل العربي في أفريل 2006 العدد 326، والذي يتعرض فيه الباحث بالتحليل إلى ديناميكية التفاعل بين العوامل الداخلية والخارجية في عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي. وكذلك مقال الدكتور (حسين توفيق إبراهيم) الموسوم (بالعوامل الخارجية وتأثيراتها في التطور الديمقراطي في الوطن العربي) في مجلة المستقبل العربي مارس 2008 العدد 349، ويستعرض فيه الباحث طبيعة وحدود تأثير بعض العوامل الخارجية في التطور السياسي والديمقراطي في العالم العربي كموجة التحول الديمقراطي على الصعيد العالمي، وتمدد المجتمع المدني العالمي ومنظمات التمويل الدويلة كما يركز على طبيعة الدور الأمريكي بشأن نشر الديمقراطية في العالم العربي.

بصورة عامة يمكن تقسيم الكتابات العربية المتعلقة بمسألة الديمقراطية والتحول الديمقراطي في العالم العربي كرونولوجيا إلى أربعة مجموعات أساسية:

المجموعة الأولى: وركزت على مسألة الديمقراطية في العالم العربي محاولة إنجاز ما يشبه "التشخيص" للانحطاط السياسي العربي مركزة على أزمة الشرعية للأنظمة السياسية العربية، والعلاقة بين الدولة والمجتمع، كما أثارت مسألة الشورى في الإسلام ومقاربتها بمفهوم الديمقراطية.

المجموعة الثانية: عقب انتهاء الحرب الباردة وفي إطار التحولات الفكرية الكبرى و ظهور تعبيرات معينة كالنظام العالمي الجديد، والقول بكل النهايات (نهاية التاريخ، نهاية الأيديولوجيا، نهاية الدولة الأمة)، عولمة الثقافة وسيادة النظام الديمقراطي، ظهرت مجموعة من الكتابات ركزت على الليبرالية السياسية والاقتصادية في العالم العربي في ظل العولمة، وأصبح الحديث عن أزمة الديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم العربي ،كما خصصت بحوث عدة غطت اهتمام العرب بقضايا تراجع الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي مقارنة باهتمام الغرب بقضية الديمقراطية وحقوق الإنسان في مناطق أخري من العالم في إطار ما عرف بتناقضات العولمة السياسية.

إن مختلف هذه الكتابات حاولت توضيح ازدواجية المعايير الغربية في التعامل مع العالم العربي وفي هذه المرحلة برز استخدام مجموعة من المداخل المرتبطة بإمكانيات التحول الديمقراطي في العالم العربي، كمدخل للاقتصاد السياسي الجديد، مدخل التحولات الإقليمية والدولية. وقد تكون من الكتب المهمة المجسدة لهذا التحليل كتاب للباحث (بهجت قرني وشركاه) المعنون بـ: (التحرر السياسي والديمقراطية في العالم العربي) ( Political liberalization democratization in the Arab world and) الصادر سنة 1995م، والذي حاول فيه الكاتب مع كل الباحثين (بول نوبل Paul Noble) و(ركس برينين Rex Brynen) التصدي إلى ما ينظر إليه على أنه الاستثناء العربي من خلال أربعة مداخل أساسية هي: المجتمع المدني، الثقافة السياسية، الاقتصاد السياسي، مدخل السياق الإقليمي والدولي.

المجموعة الثالثة: هذه المجموعة من الكتابات مرتبطة بحدث تاريخي جعل المنطقة العربية تتحول إلى بؤرة الاهتمام بقضايا الديمقراطية، وجعلت من

التحول الديمقراطي ضرورة لا مناص منها والمقصود هنا أحداث 11 من سبتمبر 2001، والتي سمحت بتجاوز مدخل التنمية لتدخل العامل الخارجي لصالح مدخل الإرهاب في مزاوجة بين ثنائية التخلف والإرهاب ،وتم تسليط الضوء على الدور الأمريكي في التطور السياسي والديمقراطي في العالم العربي ،والملاحظ أن النظرة التحليلية لعمليات التحول الديمقراطي في العالم العربي استمرت في تأكيدها للمفهوم الغائي والمؤسسي للديمقراطية الذي من الممكن أن يؤكده كتاب الباحثة (ثناء فؤاد عبد الله) المعنون بآليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية 2004، حيث اعتبرت التعددية الحزبية سلطة القانون والدستورية والإعلام الحر (الفصل السادس من الكتاب) هي آليات الانتقال الديمقراطي.

لكن الملفت للانتباه في هذه المرحلة هو التأكيد على أهمية البعد الخارجي في عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي وهو الأمر الذي نلمسه من خلال كتاب الدولة الوطنية المعاصرة: أزمة الاندماج والتفكيك خاصة في قسمه الثاني وهو من تأليف مجموعة من الباحثين (علي خليفة الكواري، حسين توفيق إبراهيم، شفيع بومنجل وغيرهم) الصادر عن مركز دراسات الوحدة العربية سنة 2008.

المجموعة الرابعة: أمام ما أكدته الوقائع من أن فرضية إمكانية أن يخسر نظام ما السلطة من خلال الانتخابات هي أمر غير متصور في البلدان العربية، جاءت العديد من الكتابات التي تدعوا إلى إعادة التفكير في الدمقرطة في العالم العربي ومن الكتب المهمة التي تناولت تحليل هذه الإشكالية كتاب الباحث (العربي صديقي) المعنون (بإعادة التفكير في الدمقرطة العربية: انتخابات بدون ديمقراطية) من إصدار مركز دراسات الوحدة العربية سنة 2010، وهو كتاب يحاول فيه الباحث الابتعاد عن الفهم المؤسساتي للديمقراطية موضحا أن التقليد الأكاديمي الغربي بخصوص الديمقراطية في العالم العربي ما يزال يتجاهل التصورات المحلية للمسألة، ويؤكد بأن هناك بعض الممارسات الديمقراطية الجيدة في العالم العربي يمكن أن تكون مثالا يستفاد منه عربيا/عربيا كأنشطة المجتمع المدني في مصر والمسائلات البرلمانية

في الكويت، ويؤكد بأن هناك نوع من التأطير الديمقراطي يمارس على العالم العربي بأدوات تدخل منظم بهدف السيطرة وإعادة الترتيب، إنه الجهد المبذول لدفع العالم العربي إلى قبضة القيم العالمية الليبرالية السياسية والاقتصادية.

لكن اللحظة التاريخية التي أعادت إحياء النقاش في المسألة الديمقراطية في العالم العربي من خلال بعد تفسيري يركز على نضج المجتمع وقواه الحية هي أحداث عرفت بالثورات الشعبية ووصفت بالربيع العربي بشرارة انتفاضة شعبية انطلقت من تونس إلى مصر ثم إلى ساحات عربية أخرى، لتبرز كتابات تتحدث عن أفق جديدة للتغيير الديمقراطي في العالم العربي، فإذا كانت الكتابات العربية التي وثقت لمسألة التحول الديمقراطي في العالم العربي منذ فجر استقلال الأقطار العربية إلى جانفي 2011، قد ركزت على تفسير حالة الجمود السياسي في العالم العربي مع إحالات عرضية لإمكانيات التحول الديمقراطي.

فقد وضعت كل هذه الكتابات في خانة الاهتمام لما يمكن تسميته بالعامل الموضوعي للتحول الديمقراطي وبقي العامل الذاتي في معظم هذه الكتابات موضوع شك وعدم يقين إلى غاية لحظة نضجت فيها القيم الموجهة للسلوك المجتمعي لتعلن عن لحظة حراك شعبي للتغيير السياسي. ومن الكتب المهمة المترجمة لهذا الواقع كتاب الربيع العربي إلى أين؟ أفق جديد للتغير الديمقراطي من تأليف مجموعة من الباحثين (توفيق المدني، جاك قبانجي، خالد كاظم أبو دوح، وآخرون) من إصدار مركز الدراسات الوحدة العربية في سبتمبر 2011، لتتوالى بعد ذلك سلسلة من المقالات والبحوث والكتب التي حاولت التأريخ والتحليل والتفسير لهذه المرحلة التاريخية التي يمر بها العالم العربي ومؤشرة للدور البارز للعامل الخارجي في التحول الديمقراطي.

**ثانيا: التحول الديمقراطي والعامل الخارجي في الكتابات الغربية: قراءة عامة**

أما بالنسبة للكتابات الغربية فإن ما كتب عن التحول الديمقراطي وبالضبط عن تأثير العامل الخارجي في عملية التحول الديمقراطي في فترة الحرب الباردة يعتبر نادرا جدا حيث تم التركيز على العوامل الداخلية للتحول الديمقراطي بالتركيز على متغيرات التنمية الاقتصادية والثقافية السياسية والعلاقة بين

القوى الاجتماعية باعتبارها المحرك الأساسي لعمليات التحول الديمقراطي، ومن الدراسات المهمة في هذا السياق:

- دراسة(دنكوارت روستوDankwart Rustow) المنشورة سنة 1970 في مجلة(Comparative politics)والمعنونة بـ :(Transition to democracy: toward a dynamic model)والتي يؤكد فيها أن التحول الديمقراطي هو قرار نخبوي لتجنب صراع صفري استنزافي في ظل توازن للقوى، أما مسألة الترسيخ الديمقراطي فتكون نتيجة التعود على ممارستها بشكل مستمر من طرف النخبة وجمهور المواطنين حتى تتجذر في قيم ومعتقدات المجتمع.

-دراسة (غيليرمو أودينيلGuillermo O'Donnell)و(فيليب شميترPhillippe Schmitter)و(لورانس وايتهيدLaurence Whitehead) في كتاب مشترك بعنوان(Transition from Authoritarian Rule) سنة 1986، والتي انتهت إلى أن التحول الديمقراطي هو بمثابة صفقة سياسية للاحتكام إلى قواعد الديمقراطية من منطلق براغماتي بين طرفي السلطة والمعارضة، فقرار الانتقال الديمقراطي يخضع لحسابات الربح والخسارة والظروف التكتيكية أو موازين القوى.

- دراسة(جون هيغليJohn Higley) (مكاييل بورتنMichael Burton) المعنونة: (The elite variable in Democratic transition and Beak Downs)، سنة 1987، وفيها يجادل الباحثان بأن التحول الديمقراطي ومدى الاستقرار أو الانهيار يفهم بشكل أفضل من خلال العلاقات الداخلية للنخبة الوطنية بدل التركيز على اختيارات وتوجهات النخبة التي تعتمد على التخمين والتوقع في مجلةAmerican sociological .

لكن مختلف هذه الدراسات تجاهلت العامل الخارجي وفي أقصى تقدير اعتبرته عامل ثانوي لدرجة أن (جيوفري بريدهايم Geoffrey Pridham)،أطلق عليه تسمية "البعد المنسي" في عملية التحول الديمقراطي في دراسته المعنونة بـ:
(International Influences and Democratic Transition: problems of theory and practice in linkage, politics. New York: st Martin's press, 1991, p18).

لكن الوضع تغير مع نهاية الحرب الباردة وانهيار المعسكر الشيوعي بقيادة الاتحاد السوفيتي وحدوث تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية في العديد من الدول خاصة دول شرق ووسط أوروبا حيث عرفت موجة من التحول الديمقراطي كان تأثير القوى الخارجية بارزا خاصة الولايات المتحدة، فبرزت بذلك العديد من الدراسات التي تعنى بدور العامل الخارجي في عملية التحول الديمقراطي والملاحظ أن هذه الدراسات ركزت على طبيعة العامل الخارجي الذي تراوح بين السياسة الخارجية للدول الأخرى، وسياسات المنظمات الدولية،وعدوى الانتشار والنظام ألقيمي المتفق عليه دوليا ،وهو ما سيتم توضيحه في الجدول التالي:

| طبيعة العامل الخارجي | الدراسة |
|---|---|
| **- السياسة الخارجية للدول الكبرى**<br>**- الإطار ألقيمي السائد**<br>**- أثر العدوى من النماذج السياسية للدول الأخرى** | - Juan Linz, Alfred Stepma, problems of Democratic transition and consolidation: southern Europe, south America and Eastern Europe, (New Haven: Yale university, 1996). (pp72-76) |
| **-التأثير غير المباشر لخبرات وتجارب الدول الأخرى.**<br>**-التبني الإرادي للقيم والمبادئ الدولية السائدة.**<br>**-الضغوط الناتجة عن طبيعة التوازنات الاقتصادية والسياسية السائدة في النظام الدولي.**<br>**- البيئة الإقليمية.** | - Hans peter Schmitz, Katrine sell, International factors in processes of political Democratization: towards a theoretical integration (new York: Routledge, 1999). Pp33-39.<br>-Attila Agh, Processes of Democratization in the East Central<br>European and Balkan States: Sovereignty-Related Conflicts in the Context of Europeanization," Communist and Post-Communist Studies, v. 32, no. 3 (September 1999), p. 264, at: http://bit.ly/2NbPAuC |
| **-سياسات الدول المؤثرة في مجال دعم الديمقراطية.**<br>**-أثر العدوى والانتشار.**<br>**- مشروطية المؤسسات الدولية.** | -Laurence whitehead, Three international dimensions of democratization, in Laurence whitehead (ed). The international dimension of democratization: Europe and the Americas, (oxford: oxford university press, 2001). Pp3-22 and Philippe Schmitter, the in fluency of theinternational context upon the choice of national institutions and policies in Neo-Democracies, in Laurence whitehead (ed), ibid, pp29-31. |

والملاحظة العامة التي يمكن قولها على هذه الدراسات هو إهمالها لحالات الدول العربية وقد يكون ذلك لتركيزها على دراسة نماذج ناجحة للتحول الديمقراطي مما يطرح مشكلة التحيز في الكتابات الغربية لأن التركيز على نماذج ناجحة لتأثير العامل الخارجي في عملية التحول الديمقراطي يعني بالضرورة أن دور العامل الخارجي هو دور إيجابي وهو افتراض غير صحيح فقد يقوم العامل الخارجي بدور سلبي في حالات عديدة أخرى الأمر الذي يتطلب أخذه بعين الاعتبار أثناء تحليل أثر العامل الخارجي من حيث التعرف على الأسباب التي قد تؤدي إلى نجاح أو فشل هذا العامل في الدفع باتجاه التحول الديمقراطي، ومن ثم محاولة تحديد الشروط الواجب توفرها لكي يسهم العامل الخارجي بشكل إيجابي في عملية التحول الديمقراطي.

ومن الكتب المهمة المتداولة بكثرة في هذه المرحلة كتاب (صامويل هاتينغتون Samuel huntington) المعنون بـ (the third wave: democratization in the late twentieth centry university of oklahoma press) سنة 1991، والذي تناول فيه الباحث تجارب التحول الديمقراطي في عدد من الدول في عقد السبعينيات من القرن العشرين وأطلق عليها تسمية الموجة الثالثة، لكن العالم العربي كان بشكل استثناءا من هذه الموجة.

وبالرغم من التراكم الأكاديمي الضخم المقترن بما يسمى بالموجة الثالثة للتحول الديمقراطي خلال عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن العشرين والذي انعكس في حجم الكتب والدراسات والتقارير التي تناولت هذا الموضوع على مستويات مختلفة نظرية وتطبيقية، دراسات حالة ودراسات مقارنة، كمية وكيفية، فإن هذه الدراسات ركزت على احد الجوانب الثلاث المتعلقة بالظاهرة والمتمثلة في الأسباب أو الأنماط أي طرق التحول الديمقراطي أو المخرجات النهائية ويتعلق الأمر بطبيعة النظم السياسية في مرحلة ما بعد التحول الديمقراطي، أما فيها يتعلق بالعامل الخارجي فقد أكدت الدراسات أن درجة تأثيره تختلف من حالة إلى أخرى حسب اختلاف استراتيجيات الفاعلين الدوليين، وطبيعة الظروف والعوامل الداخلية في البلدان المعنية بعملية التحول الديمقراطي وفي هذا الصدد يمكن الرجوع إلى كتابات:

- Doh chull shin, on the third wave if democratization: Asynthesis and evaluation of recent theory and research, world politics, vol 47, No1, October 1994, pp135-170.
-David collier and Steven levitsky، democracy with adjectives: conceptual innovation، comparative research، world politics، vol49، No3، April 1997، pp430-451.

لكن بعد أحداث 11 من سبتمبر 2001 ظهرت العديد من الكتابات التي حاولت تحليل سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العالم الإسلامي والعالم العربي وفي هذا الإطار نجد دراسات صدرت عن مركز بروكينجز ومؤسسة راند تحاول تسليط الضوء على الجماعات الإسلامية وكيفية التعامل مع ما يسمى بالإرهاب في العالم الإسلامي ومن ذلك دراسة (بيتر وورن سينجر Peter warren singer) المعنونة بـ:

- Time for the hard choices: the dilemmas facing U.S policy towards the Islamic world، the brooking، project on U.S policy towards the Islamic world، working paper، September 2002.

كما نجد كتابات كثيرة عن العالم العربي في إطار ما عرف بالاستثناء الشرق الأوسطي لتفسير فشل سياسات التحول الديمقراطي وفي هذا السياق نجد كتاب (نيكولا برات Nicola Pratt) المعنون بـ:(Democracy and Authoritarianism in the Arab world)، سنة 2006، والذي يقيس فيه الباحث بمفهوم الاستثناء الشرق الأوسطي الإمكانيات الواقعية لإرساء الديمقراطية في المنطقة، ويحلل فشل التحول الديمقراطي في العالم العربي من خلال دراسة الديناميات العريضة للاستبداد في المنطقة ودور المجتمع المدني في تطبيق الاستبداد في الشرق الأوسط. وكذلك المقال المهم للباحث (توماس كارثرز -Thomas Carothers) والذي أثار الكثير من الجدل في حينه لتحليله لانتكاسة جهود تعزيز الديمقراطية والمعنون بـ: ( the back lash against democracy promotion foreign affairs. march/April 2006) والذي تحدث فيه الباحث عن دور المساعدات الديمقراطية في عملية التحول الديمقراطي في العديد من الدول لكنه لم يتخصص في حالة العالم العربي على الرغم من أنه جاء على ذكر حالتين عربيتين هما دولة مصر ودولة السعودية.

عقب ثورات الربيع العربي ظهرت كتابات وأبحاث ودراسات تتحدث عن موجة التحول الديمقراطي في العالم العربي ومشيرة بذلك إلى دور العامل الخارجي من خلال ما يمكن تلخيصه في ثلاث استراتيجيات أساسية وهي: الإملاء والتهويل والغزو، ويمكن العودة إلى كتابات كل من:

(ستيفن لارابي -l.Stephen)، (جيفري مارتين -Jeffrey Martin)، (لورال ميلر -Laurel E.Miller)، (ستيفاني بيزار -Stephanie)، (أنجل رابسي -Anngel Rabasa)، (Julie E. Taylor)، بشكل مستقل لكل كاتب، وكذلك الكتاب المهم الذي جمع إسهاماتهم والمعنون بـ: Democratization in the Arab world: prospects and lessons from ) Around the globe)، سنة 2012.

(http://carnegieendowment.organd http://www.rand.org>bub)

وكذلك مقال الباحث (روبرتو أليبوني –Aliboni Roberto) المعنون بـ ( The international Dimension of the Arab spring)، والذي يرى فيه أن الربيع العربي هو تحول بعيد عن التحالف الطويل مع الغرب، إنه الانتقال من كون هذه الدول العربية عملاء سلبيين للغرب وللولايات المتحدة الأمريكية تحديدا إلى ديمقراطيات أكثر أو أقل حيوية لكن مع جدول أعمال للمنطقة.(مجلة المشاهد الدولي، المجلد 46، العدد 04، 2011 www.tandforline.com)

وفي باب جدول أعمال المنطقة العربية نجد دراسة (جاكوب تولستروب .T Jacob) بعنوان: ,External influence and the spread of democracy) journal of democracy, vol25; N04, 2014)،والتي حلل فيها الباحث التأثير الخارجي في نشر الديمقراطية مركزا على مفهوم النخبة الداخلية التي تعمل كحراس البوابة والتي بإمكانها أن تقرر زيادة أو نقصان مستوى العلاقات مع اللاعب الخارجي وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مهمة تعكس المناخ الدولي لنشر الديمقراطية.

وأمام النظرة المتفائلة لتأثير العامل الخارجي في نشر الديمقراطية تأتي دراسة(جيا نوديا Nodia Gia)المعنونة بـ: (External influence and the process of Democratic transformation. Journal of democracy. Vol 25,N 04, 2014)،لتعيد النظرة الواقعية لتأثير العامل الخارجي في عملية

التحول الديمقراطي من خلال إشكالية المصالح الوطنية مقابل الالتزام الأخلاقي بالديمقراطية، بحيث أن الغرب ممثلا للعامل الخارجي يتعامل بشكل انتقائي بناء على مصالحه وتطرح بذلك مصطلح الواقعية الديمقراطية.

وبالرغم من كل الأبحاث والدراسات والتحليلات فإن العامل الخارجي والبعد الدولي أو المتغيرات الخارجية ومهما اختلفت التسميات بقيت تدور حول مسألتين أساسيتين هما: طبيعة العامل الخارجي وتجاوزه للفواعل الدولاتية من ناحية، ومن أخرى محدودية التأثير الإيجابي للعامل الخارجي في عملية التحول الديمقراطي والتأكيد على ارتباط العملية ككل أولا بالبيئة الداخلية للنظم السياسية العربية.

**ثالثا: إشكاليات العامل الخارجي:الفجوة البحثية في أدبيات التحول الديمقراطي**

انطلاقا من الفجوة البحثية التي تؤكد أن معظم الدراسات ركزت أكثر على تعريف ماهية العامل الخارجي المؤثر في عملية التحول الديمقراطي أكثر من التطرق إلى أساليب التأثير، وكذلك تأكيدها على الفعل السياسي ومجموعة العوامل الداخلية التي تحدد مدى واتجاه تأثير العامل الخارجي في عملية التحول الديمقراطي مثيرة إشكالية مدى تأثير العامل الخارجي في عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي. هذا المدى الذي تتحكم فيه مجموعة من المتغيرات المرتبطة بالبيئة الداخلية والبيئة الخارجية لعملية التحول الديمقراطي في البلدان العربية، مما يجعل مؤشر التأثير قد يكون إيجابيا أو سلبيا أو حتى حاسما،وهو ما يؤدي إلى طرح إشكالية نوعية التأثير. لذلك فإن ما يمكن إدراجه كملاحظات عن العامل الخارجي:

أولا:العامل الخارجي هو مجموعة من العوامل لكنها مرتبطة بمفهوم الدولة، فالداخل والخارج لا يمكن الحديث عنهما إلا في إطار مفهوم الأساس اي مفهوم الدولة.وهذه العوامل الخارجية ذات تأثير بنيوي في الدولة والاقتصاد والمجتمع خاصة في الحالة العربية مما يفترض إعادة صياغة معادلة تأثير العامل الخارجي من منظور إنتاج العوامل الداخلية للتحول الديمقراطي في العالم العربي،وقد تكون ثقافة النخبة الحاكمة غير الديمقراطية أحد أبرز نماذج إعاقة عمليات الانتقال الديمقراطي وفقا لهذه المقاربة.

ثانيا:هناك فرق بين دور العوامل الخارجية في بداية عملية التحول الديمقراطي بمعنى الانتقال الديمقراطي، ودورها في ترسيخ الديمقراطية.وإن كانت دراسة الحالة العربية تفترض التعامل مع حالة الانتقال الديمقراطي التي تشير دراسات علم الانتقال إلى محدودية دور العامل الخارجي مقابل العوامل الداخلية ،فان حالة الحراك السياسي الذي شهدته المنطقة منذ 2011 يؤطر لخصوصية المنطقة من جهة إثراء أكاديمي في دراسات الانتقال الديمقراطي ،وقد يكون مثال ذلك مدخل الثورة الإصلاحية بكل ما قد يثيره من إشكاليات (من جهة المصطلح )كأحد مداخل الانتقال الديمقراطي في العالم العربي ،وهذا المدخل يؤشر للعامل الذاتي في عملية التحول الديمقراطي مقابل العامل الخارجي الذي شكل بيئة ملائمة لفاعليته إذا تم النظر إليه كبيئة عالمية انتشرت فيها الأفكار الديمقراطية،والأمر ذاته ينطبق في حالة النظر إليه كعامل إقليمي من جهة عدوى الانتشار.

ثالثا:الملاحظ أن عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي تدور في حلقة مفرغة وبتسيير العامل الخارجي الذي يكبح تطورها من خلال عدم تجاوزها للمرحلة الانتقالية، وذلك من خلال الربط بين الاستقرار السياسي ومصلحة القوى الخارجية، بحيث تصبح النتائج محسوبة بمعادلة التأثير الخارجي من خلال إعادة إنتاجه للعوامل الداخلية سواء بالمدخل الهيكلي (التحديثي) أو المدخل الانتقالي (بناء العقد التوافقي).بمعنى أن عملية التحول الديمقراطي يتم تسييرها خارجيا وفقا لمسلمة عدم الدخول في مغامرة غير محسوبة العواقب.

## خاتمة:

إن أدبيات التحول الديمقراطي تؤكد أنه ليس هناك نظرية عامة أو نموذج تفسيري واحد لنجاح عملية الانتقال الديمقراطي، لكنها قدمت مجموعة من الأطر التحليلية التي تحاول تفسير كيفية الانتقال الديمقراطي، وفي الحالة العربية فان العامل الخارجي كان ذو تأثير سلبي، فالقوى الغربية استحوذت على مفهوم العامل الخارجي وجعلت منه متغيرا مستقلا للتأثير في المرحلة الانتقالية، محاولة بذلك عزله عن العوامل الداخلية، لكن العامل الخارجي يعيد إنتاج تأثيره من خلال العوامل الداخلية، الأمر الذي يجعله ذو تأثير حاسم

في توجيه (نجاح أو فشل) عملية التحول الديمقراطي، أضف إلى ذلك فإن التحول الديمقراطي كعملية تتحكم فيه مجموعة من المتغيرات ليست الداخلية والخارجية فقط وإنما أيضا متغيرات ظرفية مرتبطة باللحظة التفاعلية بين مجموع المتغيرات، الأمر الذي يزيد من حدة النقاش حول مدى تأثير العامل الخارجي على عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي.

إذن البحث في نتائج فعل العامل الخارجي على عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي هو بحث عقيم ما لم يأخذ بعين الاعتبار إمكانية تأثيره على تحقيق اتفاق القوى الوطنية على النظام الديمقراطي من جهة، ومن أخرى تأييده أو على الأقل عدم معارضته لقيام النظام الديمقراطي. وحتى لا تكون النظرة المستقبلية متشائمة فإن الوقت قد حان للدعوة إلى ضرورة الأخذ بمشروع بناء أمن فكري يستوعب مفهوم حوكمة ذكية لرسم سياسات الأنظمة العربية.

كما يشهد العالم منذ أكثر من عشر سنوات ردة عن الديمقراطية، ونزعات معادية لها، بما في ذلك الدول الديمقراطية الغربية، وذلك مع تصاعد الشعبوية، واليمين المتطرف، و تغول الرأسمالية، وضعف الأحزاب السياسية، وسيطرة المال السياسي الفاسد والشركات الكبرى.

قدّمت أدبيات السياسة المقارنة المعنية بدراسة الديمقراطية–السابقة على موجة التحول الديمقراطي التي بدأت في سبعينيات القرن العشرين– مدخلا يفسر نجاح الانتقال إلى الديمقراطية أو فشله، يستند إلى نظرة تحليلية كلية، وإلى افتراضات نظرية التحديث، التي ترى أن الانتقال ينجح عندما تحقق الدولة حدًا أدنى من مؤشرات التحديث في الاقتصاد والمجتمع، وهو ما عُرف لاحقا بالمدخل الهيكلي، أو مدخل الشروط المسبقة.

ثم تحول الاهتمام في العقدين الأخيرين من القرن العشرين إلى ما أطلق عليه مدخل الانتقال إلى الديمقراطية ،أي التركيز على سلوك الفاعلين؛ حيث يكون مفتاح التحول الديمقراطي الناجح هو إجماع النخب فيما يتعلق بشرعية قواعد النظام الديمقراطي البديل، وقدرتها على التفاوض من أجل التوصل إلى اتفاقيات تقدم لكل طرف جزءًا مما يريده. وعادت دراسات أخرى إلى الاهتمام

بالسياقات الهيكلية، كالأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والتاريخ والثقافة، وغير ذلك. وبرغم بعض التشابهات أو الاختلافات بين الحالات المختلفة، فليس هناك نظرية عامة أو نموذج تفسيري واحد لنجاح الانتقال إلى الديمقراطية.

**قائمة المراجع:**


- عبد العظيم محمود الحنفي، إشكالية العلاقات بين الداخلي والخارجي وفق رؤى المدارس الكبرى، 2012)
- عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق: المواريث التاريخية والأسس الثقافية والمحددات الخارجية، (مركز دراسات الوحدة العربية سنة 2006)
- International Influences and Democratic Transition: problems of theory and practice in linkage, politics. New York: st Martin's press, 1991
- Roberto Aliboni. The international Dimension of the Arab spring
، (مجلة المشاهد الدولي المجلد 46، العدد 04 ،2011) (www.tandforline.com)
- T. Jacob. External influence and the spread of democracy, journal of democracy, vol25; N04, 2014).
- Doh chull shim, on the third wave if democratization: A synthesis and evaluation of recent theory and research, world politics, vol 47, No1, October 1994.
- Gia Nodia; (External influence and the process of Democratic transformation. Journal of democracy. Vol 25, N 04, 2014).
- Peter warren singer, Time for the hard choices: the dilemmas facing U.S policy towards the Islamic world ،the brooking ، project on U.S policy towards the Islamic world ،working paper ،September 2002.
- David collier and Steven levitsky ،democracy with adjectives: conceptual innovation ،comparative research ،world politics ، vol49 ،No3 ،April 1997.
- - Juan Linz, Alfred Stepma, problems of Democratic transition and consolidation: southern Europe, South America and Eastern Europe, (New Haven: Yale university, 1996).